

مؤشر

ترجمات





25.0% حمى الضنك

25.0% السياحة

25.0% روسيا

25.0% انتشار مرض

انترناشيونال بانكر: ضعف الجنيه يُشكل عقبة كبيرة أمام اقتصاد مصر المتعثر

(اقتصاد . إنترناشيونال بانكر)

اهتمت مجلة انترناشيونال بانكر، المتخصصة في التحليل المالي وشؤون الاقتصاد والأعمال، بضعف الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية وتأثير ذلك على الاقتصاد المصري المتأزم.

وقالت المجلة الأمريكية إن دراسة حالة الاقتصاد المصري المختل على نحو متزايد خلال الأشهر الـ 18 الماضية يقطع شوطاً كبيراً نحو تفسير الانزلاق الدراماتيكي في قيمة الجنيه المصري، لافتة إلى العام الماضي شهد نزوحاً جماعياً للأموال من مصر - أكثر من 20 مليار دولار من «الأموال الساخنة» - في أعقاب اندلاع الحرب في أوكرانيا في أواخر فبراير، عندما بدأت الولايات المتحدة في رفع أسعار الفائدة بقوة. وجاء هذا النزوح بعد خروج مماثل في السنوات الأخيرة، إذ خرج 15 مليار دولار خلال أزمة الأسواق الناشئة لعام 2018 وخرج ما يقرب من 20 مليار دولار في بداية جائحة كوفيد 19 في عام 2020.

لكن الرحلة العالمية إلى بر الأمان العام الماضي هي التي استنفدت احتياطات مصر من العملات الأجنبية تماماً، ذلك أن النقص الناتج في الدولار دفع السلطات المصرية إلى خفض قيمة العملة المحلية ليس مرة واحدة، وليس مرتين، ولكن في ثلاث مناسبات منفصلة - في مارس وأكتوبر وأخيراً يناير 2023. واتخذت مصر هذه الإجراءات جزئياً لتلبية متطلبات صندوق النقد الدولي للحصول على المساعدة المالية، بما في ذلك الالتزام بالانتقال نحو سعر صرف مرن. ومن المتوقع الآن حدوث تخفيض رابع في قيمة العملة في المستقبل القريب.

تداعيات خفض العملة

وأضافت المجلة أن تخفيض قيمة العملة تسببت في رفع كبير للأسعار، لا سيما أسعار السلع المستوردة، مما أدى إلى أزمة كبيرة في تكلفة المعيشة للمصريين، والذين يُقدر أن 60 في المائة منهم تحت خط الفقر أو بالقرب منه، مع 70 مليوناً يتلقون بالفعل سلعاً مدعومة. وظل التضخم أعلى بكثير من الحد الأعلى للنطاق المستهدف للبنك المركزي من 5 في المائة إلى 9 في المائة منذ أوائل عام 2022، إذ شهد العام الماضي ارتفاعات كبيرة في تكاليف المدخلات للشركات المصرية مع ارتفاع أسعار الطاقة وتفاقم مشكلات سلسلة التوريد العالمية بعد اندلاع الحرب في أوكرانيا.

ومع تسارع ارتفاع الأسعار بشكل كبير بأكثر من 30 في المائة خلال هذا العام - وفي الآونة الأخيرة، ارتفع معدل التضخم السنوي لشهر مايو إلى 32.7 في المائة، ارتفاعاً من 30.6 في المائة المسجلة في أبريل - يبدو أن الوضع يزداد سوءاً بشكل تدريجي في النصف الثاني من عام 2023. وتقدم الحرب المستمرة بين روسيا وأوكرانيا تفسيراً لهذه الارتفاعات الكبيرة باستمرار؛ نظراً لكون مصر أكبر مستورد للقمح في العالم، والجزء الأكبر من هذا القمح يأتي من كل من روسيا وأوكرانيا. وفي الواقع، سجل معدل تضخم الغذاء السنوي لشهر مايو عند 60 في المائة، بعد أن بلغ ذروته عند 62.9 في المائة في مارس.

قرض صندوق النقد

ولفتت المجلة إلى أن مصر، التي هي في حاجة ماسة بشكل متزايد إلى المساعدة المالية، لجأت إلى صندوق النقد

الدولي، الذي وافق على قرض بحوالي 3 مليارات دولار مدته 46 شهراً. ويعتمد القرض على «حزمة سياسات شاملة للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، واستعادة الاحتياطيات، وتمهيد الطريق لنمو مستدام وشامل بقيادة القطاع الخاص»، بما في ذلك على وجه الخصوص إتمام صفقات الخصخصة الرئيسية لأصول الدولة.

كذلك قام صندوق النقد الدولي بحساب فجوة التمويل في مصر - المبلغ الإجمالي للنقد الأجنبي الذي تحتاجه لسداد ديونها - بحوالي 17 مليار دولار على مدى السنوات الأربع المقبلة. وأكدت إيفانا فلادفوكوفا، المدير ورئيس البعثة في إدارة مصر والشرق الأوسط وآسيا الوسطى بصندوق النقد الدولي: «من المتوقع أن يؤدي تمويل صندوق النقد الدولي للبرنامج إلى سد جزء من هذه الفجوة، ولكن بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يحفز البرنامج المدعوم من صندوق النقد الدولي تمويلًا إضافيًا من الشركاء ومستثمري القطاع الخاص لسد الفجوة المتبقية».

بالإضافة إلى ذلك، تتطلب الحزمة «تحولاً دائماً» إلى نظام مرن لسعر صرف الجنيه المصري كحل لمزيد من المرونة في مواجهة الصدمات الخارجية، وتجنب «تراكم الخلل المزمن في الطلب والعرض من العملات الأجنبية في مصر والحفاظ على احتياطيات العملات الأجنبية للبنك المركزي».

وأشارت المجلة إلى أن السلطات المصرية قاومت مطالب سعر الصرف، لكنها فضلت الحفاظ على سعر الصرف عند 30.90 للدولار كما فعلت طوال معظم عام 2023، على الرغم من تداولها بالقرب من 37 للدولار في السوق السوداء. وفي يونيو، حافظ البنك المركزي المصري أيضاً على سعر الفائدة القياسي للودائع دون تغيير عند أعلى مستوى له في خمس سنوات عند 18.25 في المائة، والذي دخل حيز التنفيذ منذ أبريل.

لكن القاهرة تواجه ضغوطاً متزايدة مع استمرار نقص العملات الأجنبية. علاوة على ذلك، فإن مسار التضخم المتزايد يزيد الضغط على الجنيه المصري، التي يجري تداولها بشكل ثابت نسبياً منذ انخفاض قيمة العملة في أوائل يناير على الرغم من العلامات الواضحة على استمرار نقص سيولة العملات الأجنبية، حسبما كتب الخبير الاقتصادي في «جولدمان ساكس» فاروق سوسة في تقرير بحثي في 9 مارس، كما أشار إلى أن التضخم سيبلغ ذروته عند حوالي 36 في المائة خلال الربع الثالث في حالة عدم وجود تخفيضات إضافية في قيمة العملة. وأضاف: «خطر حدوث مزيد من الضعف في الجنيه على المدى القريب مرتفع، لا سيما في سياق المراجعة الأولى في إطار برنامج صندوق النقد الدولي».

جانب إيجابي

لكن في ملاحظة أكثر إيجابية، وحسب ما تلفت المجلة، فقد حوّل ضعف الجنيه مصر إلى نقطة ساخنة للسياحة العالمية هذا العام، إذ يتوقع المحللون الآن أن تستقبل مصر أعلى عدد سنوي من السياح هذا العام في تاريخها بأكمله. وفقاً لوزير السياحة والآثار المصري أحمد عيسى، بلغ عدد السياح الوافدين إلى مصر 1.3 مليون في أبريل، وهو أعلى مستوى شهري، بينما شهد الربع الأول من هذا العام قفزة بنسبة 43 في المائة في عدد السياح مقارنة بنفس فترة الثلاثة أشهر. العام الماضي.

كذلك تبشر هذه الأرقام بالخير للانتعاش الاقتصادي في مصر. وسيشهد سبتمبر من هذا العام قيام صندوق النقد الدولي بإجراء مراجعة لبرنامج مساعدته لمصر قبل عقد الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بعد شهر في المغرب. ومن المرجح أن يتخذ قرار من القاهرة بتنفيذ تخفيض آخر لقيمة العملة في هذا الوقت تقريباً، وفقاً لسيتي جروب.

ونقلت المجلة عن لويس كوستا، الرئيس العالمي لقطاع الائتمان السيادي للأسواق الناشئة في البنك الأمريكي، قوله إن «موسم الصيف هذا يمكن أن يكون عامل استقرار مهم على المدى القصير حتى نبدأ في الحصول على مراجعات جادة مرة أخرى في سبتمبر وأكتوبر». وعلى الرغم من أنه من المتوقع أن يظل الجنيه «مستقرًا بشكل معقول» حتى ذلك الوقت، إلا أن سيتي جروب تتوقع مزيدًا من الضعف إلى ما يصل إلى 36 مقابل الدولار بحلول نهاية عام 2023 وإلى 37 العام المقبل. وهي في الوقت الحاضر في «نطاق تقييم محايد».

أفريكا انتيلجانس: السفير عمرو سليمان الحمامي مهندس زيارة السيسي لأنقرة

(ترجمات . أفريقيًا إنتلجانس)

اهتم موقع أفريكا انتيلجانس بزيارة السيسي المزمعة إلى تركيا، وقال الموقع الفرنسي إن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي يتوجه إلى العاصمة التركية هذا الشهر. وأشار الموقع إلى أن سفير مصر الجديد في أنقرة يمثل أحد القوى الدافعة وراء الرحلة التي سوف تتوج المصالحة بين عبد الفتاح السيسي ونظيره رجب طيب أردوغان

نقابة الموسيقيين المصرية تلغي تصريح حفل مغني الراب الأمريكي ترافيس سكوت في الهرم

(ترجمات . فرانس برس)

أعلنت نقابة الموسيقيين المصريين، الثلاثاء، أنها لن تسمح بحفل موسيقي مخطط له في أهرامات الجيزة لمغني الراب الأمريكي ترافيس سكوت، في خطوة نادرة بسبب مخالفته لـ «التقاليد»، بحسب تقرير لوكالة فرانس برس. وأشارت الوكالة الفرنسية إلى أن نجوم الموسيقى العالميين غالبًا ما يؤدون عروضًا عند الأهرامات المصرية الشهيرة بالقرب من العاصمة القاهرة.

ونادرًا ما تعارض نقابة الموسيقيين القوية مثل هذه الأحداث، ولكن في السنوات الأخيرة قادت النقابة معركة ضد نوعيات الموسيقى التي تعتبر غير لائقة في مصر، مع استهداف متكرر لموسيقى الراب.

كذلك عارضت مصر على نحو متزايد ما تعتبره «إعادة كتابة» لتاريخها، ونددت بالحركات الأمريكية الأفريقية التي

تدعي الانتماء الثقافي للفراغة القدامى.

وقالت نقابة الموسيقيين، التي تشرف على جميع الأمور المتعلقة بالموسيقى الحية أو المسجلة في أكبر دولة عربية من حيث عدد السكان، في بيان يوم الثلاثاء إن حفل سكوت «يتعارض مع تقاليدنا».

وقالت النقابة إنها لا تتدخل في أي عروض موسيقية طالما أنها «لا تقوض عادات وتقاليد أجداد الشعب المصري».

وقال البيان إنه بعد فحص محتوى وسائل التواصل الاجتماعي و «مواقف الفنان، عثرت النقابة على صور ومعلومات موثقة عن الطقوس الغربية التي يمارسها والتي تتعارض مع تقاليدنا».

ومع ذلك، فإن النقابة لم تحدد «الطقوس» التي تنسبها إلى لمغني الهيب هوب، الذي يقوم حالياً بجولة حول العالم.

بي بي سي: مصر تسجن ناشطاً حقوقياً مسيحياً بتهمة نشر أخبار كاذبة

(ترجمات . BBC)

اهتمت هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) بالحكم بسجن الناشط الحقوقي باتريك زكي ثلاث سنوات بتهمة نشر أخبار كاذبة.

ونقلت الشبكة البريطانية عن حقوقيين إن محكمة طوارئ في مصر أدانت ناشطاً حقوقياً بتهمة «نشر أخبار كاذبة» وحكمت عليه بالسجن ثلاث سنوات.

وقالت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية إن باتريك زكي أدين بسبب مقال كتاباته عن حياته كمسيحي قبطي. ولا يمكن استئناف الحكم.

وتلقت الشبكة إلى أن زكي - الذي نفى التهمة - أمضى 22 شهراً في الحجز بعد اعتقاله في مطار القاهرة عام 2020 عند عودته من الدراسة في إيطاليا.

ووصف المدير التنفيذي لـ المبادرة المصرية، حسام بهجت، الحكم بأنه «تحريف للعدالة» ودعا الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى إلغائه.

وقال بهجت: «إنه نظام يخبر العالم أنه الأفضل على الإطلاق في تاريخ مصر فيما يتعلق بحقوق المسيحيين الأقباط. ومع ذلك، لدينا هنا مدافع عن حقوق الإنسان يروي أسبوعاً في حياته باعتباره مسيحياً قبطياً ويحاكم ويدان بتهمة ذلك».

وقالت رئيسة الوزراء الإيطالية جيورجيا ميلوني، التي تراقب القضية عن كثب وسط اهتمام شعبي واسع النطاق هناك، إن حكومتها لا تزال ملتزمة بـ «حل إيجابي». وأضافت «ما زلنا واثقين».

وأشارت الشبكة إلى أن الحكومة المصرية نفذت ما وصفته جماعات حقوقية بأنه حملة قمع قاسية ضد أي شكل من أشكال المعارضة منذ أن قاد الرئيس السيسي الإطاحة العسكرية بسلفه المنتخب ديمقراطياً في 2013. وتقول تلك المنظمات إن عشرات الآلاف من منتقدي الحكومة اعتقلوا بشكل تعسفي.

وكان باتريك زكي يدرس للحصول على درجة الماجستير في دراسات النوع الاجتماعي والمرأة في جامعة بولونيا عندما قرر العودة إلى مصر في زيارة عائلية قصيرة في فبراير 2020.

وقال محامو الشاب البالغ من العمر 32 عاماً إن أجهزة الأمن احتجزته في مطار القاهرة الدولي واحتجزته بمعزل عن العالم الخارجي لمدة 24 ساعة قبل نقله إلى سجن في مسقط رأسه في المنصورة.

وادعى محاموه أنه تعرض بعد ذلك للتعذيب، بما في ذلك بالصدمات الكهربائية، أثناء استجوابه بشأن نشاطه. ونفت الحكومة المصرية قيام قوات الأمن بتعذيب المعتقلين.

اتهم المدعون في النهاية زكي بـ «نشر أخبار كاذبة داخل وخارج البلاد»، بناءً على مقال رأي نُشر على موقع درج الإخباري في يوليو 2019.

وقالت المبادرة المصرية إن المقال - بعنوان النزوح والقتل والتقييد: يوميات أسبوع لأقباط مصر - وصف تجاربه بأنه مصري قبلي وآرائه حول الأحداث الجارية التي تؤثر على الأقلية الدينية.

وأكدت المجموعة أن زكي كان يعبر ببساطة عن رأيه وأن الادعاء انتهك حقوقه الأساسية.

ودفع زكي بأنه غير مذنب في التهمة في بداية محاكمته في محكمة أمن الدولة الطارئة في المنصورة في سبتمبر 2021. وبعد ثلاثة أشهر، أمرت المحكمة بالإفراج عنه بكفالة - وهو قرار رحبت به الحكومة الإيطالية.

ولم يسمح له بمغادرة البلاد بينما استمرت المحاكمة. لكن الأسبوع الماضي، استطاع زكي الحصول على درجة الدكتوراة بعد مناقشة أطروحته عبر الفيديو.

المونيتور: تفشي حمى الضنك في مصر يجبر روسيا على إصدار تحذير سياحي

(ترجمات . المونيتور |)

اهتم تقرير نشره موقع المونيتور بتفشي الإصابة بـ حمى الضنك في مصر، وتأثير تلك الأخبار على قطاع السياحة في مصر.

تأكيد حكومي

وقال الموقع الأمريكي إن السلطات المصرية أكدت، الثلاثاء، تفشي حمى الضنك، وهو تطور أجبر روسيا على إصدار تحذير لمواطنيها الذين يزورون البلاد، وقد يؤثر على السياحة في مصر وسط الأزمة الاقتصادية.

وقالت وزارة الصحة المصرية إن عدداً غير معروف من الأشخاص في قرية العليقات ثبتت إصابتهم بـ حمى الضنك.

ولم تقع وفيات، ويُعالج الأفراد المصابين في المنزل، وفقاً لمنشور على الفيسبوك من الوزارة.

وتقع العليقات في محافظة قنا في وسط مصر، بالقرب من نهر النيل. ومن الممكن أن تتأثر مناطق أخرى أيضاً. وذكرت الوزارة أن بعض حالات حمى الضنك في العليقات «مرتبطة بحالات ظهرت عليها أعراض» في مدن سفاجا والقصير. وتقع كلتا المدينتين على ساحل البحر الأحمر في مصر.

وأشار الموقع إلى أن التكهّنات بدأت حول حمى الضنك الأسبوع الماضي عندما بدأ الناس في المنطقة في الإبلاغ عن الحمى وآلام في الجسد والصداع، وفقاً لموقع الأهرام الإخباري المصري المملوك للدولة.

تعريف بالمرض

وأوضح التقرير أن حمى الضنك هي عدوى فيروسية تسببها لدغات البعوض المصاب. وغالبية الحالات لا تظهر عليها أعراض أو خفيفة. وتكون الحالات أحياناً أكثر خطورة أو مميتة. وتشمل الأعراض الحمى والصداع والغثيان والطفح الجلدي. ولا يوجد علاج محدد لحمى الضنك، لكن الاكتشاف المبكر والحصول على رعاية طبية جيدة يمكن أن يقلل بشكل كبير من معدلات الوفيات، وفقاً لمنظمة الصحة العالمية.

ولفت الموقع إلى أن مصر ليست نقطة ساخنة معروفة تقليدياً لحمى الضنك. وأدرجت منظمة الصحة العالمية عديداً من البلدان في شرق آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا الجنوبية على أنها الأكثر تضرراً من الفيروس. ومع ذلك، فإن حمى الضنك ليست غير مسبوقه تماماً في مصر. وتسرد المراكز الأمريكية لمكافحة الأمراض والوقاية منها حالات حمى الضنك في مصر على أنها «متفرقة/غير مؤكدة» على موقعها على الإنترنت.

وكانت أجزاء أخرى من الشرق الأوسط قد تأثرت بحمى الضنك. وأشار تقرير PLOS لمجلة بلوس وان إلى حالات في المملكة العربية السعودية واليمن في السنوات الأخيرة.

تداعيات محتملة على السياحة

وأوضح الموقع أن تفشي المرض قد يؤثر على السياحة إلى مصر. وقالت هيئة الرقابة الصحية الروسية روسبوتربنادزور يوم الاثنين إنها «شددت الرقابة الصحية والحجر الصحي» على الرحلات الجوية من مصر، بحسب وكالة تاس الروسية الرسمية للأخبار.

وقالت الوكالة في بيان «روسبوتربنادزور تحذر السياح الذين يخططون لقضاء عطلة في مصر».

ونوّه الموقع إلى أن مصر وجهة سياحية رئيسة للسياح الروس. وأفاد مراسل المونيتور في مصر في سبتمبر أن الروبل الروسي سيستخدم من جانب الفنادق وشركات السياحة المصرية في محاولة لجذب الروس.

وتشكل السياحة مصدراً حيوياً للاقتصاد المصري بسبب أزمته الاقتصادية.

ويأتي تفشي المرض في قنا وسط تزايد حالات حمى الضنك في جميع أنحاء العالم. وزادت الحالات المبلغ عنها من حوالي 505000 في عام 2000 إلى 5.2 مليون في عام 2019، وفقاً لمنظمة الصحة العالمية.